

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

امتحان السداسي الأول - الدورة العادية- في مقياس: نظرية العلاقات الدولية

السنة الثالثة: علاقات دولية/ 2025-2026 يوم: 2026-01-05

أولاً: بالاستناد إلى ما درست، اشرح بدقة وإيجاز ما يلي: (06 نقاط)

1. كينيث وولتز: "إن بنية النظام الدولي هي المحدد الأساسي لسلوك الدول، وليس طبيعة أنظمتها السياسية".
وضح المقصود بهذه المقولة في إطار الواقعية الجديدة.
2. ألكسندروندت: "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها". وضح كيف أعادت البنائية تعريف مفهوم المصلحة الوطنية؟
3. الصراع المنهجي بين التقليديين والسلوكيين في دراسة العلاقات الدولية، مع بيان انعكاساته على علمية التخصص وتطوره المعرفي.

ثانياً: أجب عن المطلوب في شكل مقال علمي (مقدمة – عرض – خاتمة) (14 نقطة).

أثبتت الأزمات الدولية المعاصرة سنة 2025 وجود جدلية متزايدة بين الأمن والتعاون، كما هو الحال في ظاهرة التغير المناخي والدروس المستخلصة من الأزمات الصحية الكبرى (جائحة كوفيد-19)، حيث لم يعد مفهوم التهديد محصوراً في البعد العسكري التقليدي، بل أصبح يشمل أبعاداً بيئية وصحية واقتصادية عابرة للحدود، غير أن استجابات الدول لهذه التهديدات لا تزال محكومة بتنازع منظورات نظرية متباينة في العلاقات الدولية.
المطلوب: حلل هذه الفقرة بالاستناد إلى المقاربات النظرية الآتية:

1. التحليل من منظور مدرسة كوبنهاجن النقدية (مقاربة الأمنة):
- كيف تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات غير التقليدية متجاوزاً أمن الدولة (State Security) إلى مفاهيم الأمن المجتمعي والبيئي -أمننة التغير المناخي-.
2. التحليل من منظور الواقعية الجديدة (منطق الصراع):
- لماذا ينظر إلى هذه التهديدات -التغير المناخي- كعامل للصراع والتنافس على الموارد، في ظل منطق المكاسب النسبية؟
3. التحليل من منظور الليبرالية الجديدة (منطق التعاون):
- كيف تفسر دور المؤسسات الدولية والتعاون في مواجهة التهديدات العابرة للحدود في ظل الاعتماد المتبادل المعقد؟

1- تحليل مقولة كينيث وولتز (بنية النظام): 2

- يرى وولتز أن سلوك الدول (سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية) يمليه موقعها في توزيع القوى، في نظام ثنائي القطبية، ستتصرف الدولة "أ" كقطب موازن بغض النظر عن أيديولوجيتها، والبنية تفرض ضغوطاً اختزالية توحد سلوك الدول نحو البحث عن التوازن لضمان البقاء. 2

2- تحليل مقولة ألكسندر وندت (الفوضى والبنائية): 2

- تجادل البنائية بأن الفوضى ليست قدراً محتوماً بل بناء اجتماعي، إذا أدركت الدول بعضها كـ "أعداء"، ستكون الفوضى صراعية (هوبزية)، وإذا أدركت بعضها كـ "أصدقاء"، ستكون تعاونية (كانطية). 1

- إعادة تعريف المصلحة: المصلحة الوطنية ليست مادية بحتة، بل تنبع من الهوية، فالدولة تحدد "ماذا تريد" بناءً على تعريفها لـ "من هي" في النظام الدولي. 1

2 - الصراع المنهجي (التقليديون ضد السلوكيين): 2

- التقليديون: اعتمدوا على التاريخ، والفلسفة والقانون، ورأوا أن العلاقات الدولية ظاهرة إنسانية معقدة لا يمكن قياسها. 0.5

- السلوكيين: أرادوا تحويل التخصص إلى "علم" عبر النمذجة الرياضية، والإحصاء، والفرضيات القابلة للاختبار. 0.5

أدى هذا الجدل إلى "علمنة" التخصص وظهور نظريات المنظومات، لكنه خلق فجوة بين التنظير المجرد والواقع التاريخي. 1

ثانياً: الإسقاط على الواقع (الأزمات العالمية 2025): 14

المقدمة: 4

شهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة، وخاصة عام 2025، تحولات جوهرية في طبيعة التهديدات الأمنية، حيث لم تعد مقتصرة على المجال العسكري التقليدي، بل اتخذت أبعاداً بيئية وصحية واقتصادية عابرة للحدود. وقد كشفت هذه التحولات عن جدلية معقدة بين الأمن والتعاون، كما أبرزت تباين استجابات الدول تبعاً لاختلاف المنظورات النظرية في العلاقات الدولية. 2

- الإشكالية الرئيسية:

"كيف يمكن تفسير التناقض بين الطبيعة العالمية للتهديدات الراهنة (كالتغير المناخي) التي تفرض تعاوناً جماعياً، وبين السلوك الأناني للدول القومية الذي يميل نحو الصراع؟ 2

-الفرضية المركزية:

"الاستجابة الدولية للأزمات في عام 2025 لا تزال أسيرة المعضلة الأمنية والبحث عن المكاسب النسبية (وفق المنطق الواقعي) ، رغم اعتراف الفاعلين بالاعتماد المتبادل (المنطق الليبرالي) ونجاح عملية أمننة هذه القضايا لغويا (وفق منظور مدرسة كوبنهاجن)".¹

الخطّة:

المحور الأول: "أمننة" التهديدات الراهنة (منظور مدرسة كوبنهاجن) 2ن

- نجاح أو فشل "الأمننة" :في عام 2025، نجح العلماء والنشطاء في "أمننة" المناخ (تحويله من قضية علمية إلى تهديد أممي وجودي)، مما أجبر الدول على وضع "اتفاقية باريس" في قلب سياساتها السيادية.¹
- تجاوز الدولة :الجائحة والمناخ أثبتا أن "أمن الدولة" التقليدي (الجيش والحدود) عاجز أمام تهديد "غير دولاتي"، مما يعزز أطروحة المدرسة النقدية بضرورة تبني "الأمن الإنساني" كبديل للأمن القومي الضيق.¹

المحور الثاني: عوائق التعاون "المكاسب النسبية والمعضلة الأمنية" (المنظور الواقعي) 2ن

- التغير المناخي كتهديد أممي: ينظر الواقعيون للمناخ كـ "مضاعف للتهديدات" (Threat Multiplier) "فندرة المياه الناجمة عن الجفاف في 2025 تؤدي لتزاعات حدودية (مثال: حوض النيل أو الأنهار الآسيوية)، مما يحول القضية البيئية إلى صراع صفري على البقاء المادي للدولة.¹
- عائق المكاسب النسبية: تخشى الدول (مثل القوى الصناعية الكبرى) أن الالتزام الصارم بخفض الانبعاثات سيؤدي لتباطؤ نموها الاقتصادي، بينما قد تستغل دول أخرى (منافسة) ذلك لتحقيق تفوق اقتصادي وعسكري، هذا الخوف من التراجع النسبي هو ما يجعل اتفاقيات مثل باريس للمناخ صعبة التنفيذ الفعلي.¹

المحور الثالث: ضرورة الاعتماد المتبادل ودور المؤسسات (المنظور الليبرالي) 4ن

- رغم غياب الحكومة العالمية، تنجح منظمات مثل "الصحة العالمية" في وضع بروتوكولات التنسيق، وهي تعمل كمنصات لتبادل المعلومات وتقليل حالة "عدم اليقين"، مما يخلق نظاما دوليا يوجه سلوك الدول نحو التعاون القائم على القواعد.²
- الاعتماد المتبادل المعقد في 2025: أجبرت أزمات سلاسل التوريد والترابط البيئي الدول على التنسيق؛ لأن تكلفة عدم التعاون أصبحت أعلى من تكلفة التنافس، في 2025، لم يعد بإمكان أي دولة حماية نفسها من فيروس عابر للحدود أو سحابة تلوث بمفردها، مما يجعل السيادة المطلقة مفهوما يتآكل أمام ضرورة التنسيق الوظيفي.²

الخاتمة (التركيب): 2ن

خلاصة مفادها أن النظام الدولي في 2025 يعيش حالة "انتقال نظري"؛ حيث لم تعد الواقعية كافية لتفسير التهديدات، ولم تصل الليبرالية بعد لتحقيق الحلول، بينما تظل المدرسة النقدية (كوبنهاجن) الأقدر على تفسير "كيفية إدراكنا" لهذه التهديدات.